مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (24) العدد (17)2002
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Human Sciences Series Vol (24) No (17) 2002

مفهوم الرّتبة النّحويَّة

الدكتور سامي عوض*
حسن شحود**

(قبل للنشر في 2002/2/20)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث أساسا مهما من الأسس التي بنى عليها النحاة العرب دراستهم النحوية فقد كانوا ينظرون إلى المواقع الإعرابية على أنها رتب حيث يكون بعض الكلام في رتبته سابقا الآخر ومن هنا كانوا يفرقون في أحاديثهم بين نوعين من الرتب:

1- الرتب المحفوظة: وهي الرتب الثوابت التي لا يمكن انتهاكها في الكلام.
2- الرتب غير المحفوظة: وهي الرتب المتغيرة إذ قد تأتي في مكان غير مكانها الأصلي.

ويرصد البحث هذه الرتب في أحاديث النحاة ليظهر ما كان منها منتميا إلى منطقة الرتب المحفوظة أو غير المحفوظة وبذلك تبرز مساحة الحرية التي نلمسها في الفكر النحوي كبيرة يستطيع المبدع من خلالها أن يحلق في آفاق الجمال والإبداع.
ويبين البحث أن الباحثين المحدثين لم يخرجوا على الاتجاه الذي رأيناه عند النحاة بل عمقوا النظر ليجدوا فيه آفاقا واسعة تدل على حرية المبدع.

ويلحظ البحث في النهاية جانبا مهما من جوانب الحديث في الرتب النحوية هو مفهوم الصدارة الذي تتصف به بعض الكلم فلا تأتي إلا في أول جملتها.

*أستاذ في قسم اللغة العربية –كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
**طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية –كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (24) العدد (17)2002
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Human Sciences Series Vol (24) No (17) 2002

Syntactical Order Concept

Dr.Sami Awad*
Hasan Shahod**

(Accepted 20/2/2002)

□ ABSTRACT □

This research deals with an important basis of those which the Arab grammarians have based their syntactical studies. Thus they have looked at the syntax positions as "orders" so that some words precede each others in the order of the sentence. From here, they have distinguished between two types of the orders:

1- Preserved orders: they are the fixed orders which can not be violated through words.

2- Non - preserved orders: they are the variant orders so they may come in a place which is not in their correct position.

The research observed these orders through the grammarian speech in order to show which of them belong to the preserved orders class or to the non - preserved orders class. By this way the freedom area which is touched in the syntactical think reveals a great one. Throughout that the creative person can then fly in the beauty and creation fields.

The research explains that the new researches do not go out of the trend which we see in the view of the grammarians but they look deeply within it in order to find a broad fields which are referring to the freedom of the creative person.

Finally, the research itself observed an important side of those which talk about the syntactical orders which is called the concept of what is named the "first place" which some words are characterized so they never come unless if they are in the first place of the sentence.

***prof at department of Arabic language –faculty of arts-tishreen university-lattakia-syria.**
****phD student at of Arabic language –faculty of arts-tishreen university-lattakia-syria.**

تنبَّه النُّحاة منذ البداية إلى الظواهر الطّارئة على أصل التركيب، فجعلوها مدار اهتمامهم،فتراهم في كلّ بابٍ من أبواب النحو يشيرون إلى ما يطرأ على الكلام من حذفٍ،وتقديمٍ وتأخير، وغير ذلك من الظّواهر، وكانوا يحسُّون أنَّ التركيب لـه أصلٌ،فيبدؤون بتلمُّسه في الجمل المتعدِّدة والتراكيب المتنوِّعة،فهم يدركون على سبيل المثال أنَّ الأصل في الجملة الفعليَّة أن يأتي الفعل أوَّلاً، ثمَّ الفاعل، ثمَّ الفضلات المتعدِّدة،وعندما يرون أنَّ المفعول به مقدَّمٌ على الفاعل، أو على عامله، يبقى عندهم مفعولاً به،ولا يخرجه تقدُّمه عن القول بأنَّه مفعولٌ به،وهذا يدلُّ على إدراكهم ما يتميَّز به التَّركيب اللُّغويّ من سمات و خصائص، وعندما يخرج المفعول به عن النصب إلى الرَّفع على الابتداء في باب الاشتغال مثلاً كانوا يقولون:إنَّه مبتدأ،و يخرجون به من باب المفعوليَّة،وهذا الفهم كانوا ينطلقون فيه من قولهم بما يسمَّى بالرُّتب النَّحويَّة،حيث نظروا إلى التَّركيب على أنَّه رتب تنتظم كُلَّ بابٍ من أبواب النَّحو وتختلف طبيعة هذه الرُّتب في بابٍ عنها في بابٍ آخر،وما ظاهرة التقديم عندهم إلاَّ حديثٌ في الرُّتب من خلال دراسة التركيب،حيث يحافظ عليها في بعض التّراكيب،و تمُّ انتهاكها،و الانحراف بها عن الأصل في التراكيب الأخرى ، ويلاحظ النحاة هذا الانحراف،وينصّون عليه .

يستطيع الدَّارس أن يدرك هذه الحقيقة من خلال قراءته هذا التراث النّحويّ الضَّخم، فسيبويه صاحب أوَّل كتابٍ منشورٍ في النَّحو – على ما وصلنا– لا يذكر مصطلح الرُّتبة ، و لكنَّه يشير إلى المفهوم بقوله : " حدُّ الكلام"[1] في أحاديثه عامَّة، و يذكر المبرِّد بالإضافة إلى ذلك مصطلح (الأصل)[2] ، ويذكر ابن السرَّاج مصطلح (المرتبة)[3]، و يذكر (الرُّتبة) ابن جنِّي،و يفرد في ذلك باباً هو(باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) يقول فيه : " من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُه زيداً . فهذا ليمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، و إنَّما امتنع لقرينةٍ انضمَّت إليه ، و هي إضافة الفاعل إلى المفعول، ....."[4].

و من يتابع مفهوم الرُّتبة عند النُّحاة يجد أنَّهم انطلقوا في ذلك من جملةٍ من القواعد،و من ذلك أنَّ رتبة العامل قبل المعمول[5]، و رتبة المخفوض بعد الخافض[6]. و المرفوع يأتي بعد رافعه[7]، و المجزومُ بعد جازمه[8]، و التابع بعد المتبوع،[9] و الضمير بعد ما يعود عليه من الاسم الظاهر. [10]

و تراهم في أحاديثهم يفرقون بين نوعين من الرُّتب :

1– الرُّتب المحفوظة : من ذلك أنَّه إذا وجد في الكلام لبس فإنَّ الرتبة تبقى محفوظة،[11] و من ذلك رتبة الفاعل ، و النّائب عن الفاعل .

2– الرُّتب غير المحفوظة : يكون ذلك إذا عرض عارضٌ ، كأن يتَّصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به ، فيقدَّم المفعول على الفاعل ، و في هذه الحال تنقض الرُّتبة ، و تنتهك[12]، و يوضِّح ابن جنِّي هذا الانتهاك بقوله :" فاعلم إذاً أنَّه لا تنقض مرتبةٌ إلاَّ لأمرٍ حادثٍ ، فتأمَّله و ابحث عنه"[13] ، و هذا الفهم يؤدِّي إلى أنَّهم لم يكونوا غافلين عن هذا الانتهاك للتَّركيب و دلالته ، فابن جنِّي يطلب معرفة سرّ ذلك ، و ربَّما يكون ذلك هو المعنى الذي يريده المتكلِّم ، و سنحاول فيما يأتي استعراض الرُّتب النَّحويَّة ، على حسب الأبواب الَّتي تنتمي إليها.

1– الفاعل : رتبته المحفوظة أن يأتي بعد عامله، ولم يسمح النُّحاة بتقديمه عليه[14].

2– نائب الفاعل : يحمله النحاة على الفاعل في أحكامه ، فرتبته محفوظة بعد عامله[15].

3– المبتدأ : رتبته أن يأتي قبل الخبر ، و هي غير محفوظة[16].

4– الاسم و الخبر في باب (كان و أخواتها) : يحمل النُّحاة ذلك على باب (المبتدأ) [17].

5– الاسم و الخبر في باب (إنَّ و أخواتها) : رتبة الاسم قبل الخبر ، و هي محفوظة إلاَّ إذا كان الخبر شبه جملة[18].

6– الحروف العاملة عمل ليس: اشترط فيها النُّحاة لتعمل أن يتقدَّم اسمها على خبرها ، و ذلك في لغة الحجاز، و قد تنتهك هذه الرتب فتهمل هذه الحروف.

7– المفعول به : رتبته غير المحفوظة أن يأتي بعد الفاعل[19].

8- المفعول المطلق : رتبته غير المحفوظة أن يأتي بعد الفاعل و المفعول ، و لكنَّه قد يتقدَّم على عامله وجوباً إذا كان ممَّا له الصَّدارة . [20]

9- المفعول له رتبته غير محفوظة[21].

10- المفعول معه : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى عامله ،و غير محفوظة بالنِّسبة إلى الفاعل[22].

11-المفعول فيه (الظرف) : رتبته بعد عامله ، و هي غير محفوظة ، لأنَّه باب الاتِّساع و التَّصرُّف[23].

12- الحال : رتبتها غير محفوظة مع العامل المتصرِّف ، و محفوظة مع العامل غير المتصرف[24].

13- التمييز : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى العامل فيه[25].

14- المستثنى : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى العامل فيه و أداة الاستثناء[26].

15- المجرور : رتبته المحفوظة بعد الجارِّ[27].

16- التابع : رتبته المحفوظة بعد المتبوع[28].

17- أسلوب الشرط : رتبته محفوظة ، حيث تأتي أداة الشرط و بعدها فعل الشَّرط ، ثمَّ جواب الشَّرط[29].

18- أسلوب القسم : رتبته محفوظةٌ أيضاً ، حيث يأتي القسم ، و بعده جواب القسم[30].

19- جملة صلة الموصول : رتبتها محفوظةٌ أيضاً ، فهي تأتي بعد الموصول[31].

20- العوامل غير المتصرِّفة : رتب معمولاتها أن تأتي بعدها ، و هي رتبٌ محفوظة[32].

هذا باختصار تصوُّر جمهور النُّحاة للرُّتب النَّحويَّة،و ينبع ذلك – على ما نظنُّ – من أمرين :

الأوَّل: أنَّهم نظروا إلى الاستخدام اللُّغويِّ من خلال ما وصلهم من كلام العرب ، فدلَّهم استقراؤهم على هذه الرُّتب .

الثاني: أنَّهم رسموا بناءً على ما سبق تصوّراً للأصل في كلِّ بابٍ من أبواب النحو ، اعتمدوا فيه على القياس .

بعد هذا العرض الموجز للرُّتب النَّحويَّة عند النُّحاة نجد أنَّه لا بدَّ لنا أن ننظر إلى فهم الباحثين المحدثين للرُّتب ، فقد أدركوا أنَّ حديث التقديم و التأخير حديثٌ في الرُّتب النَّحويَّة ، و لهذا السَّبب تراهم يتحدَّثون في ذلك ، و يجعلونه مقدّمةً لهذه الدّراسة ، و يعلِّلون للرُّتب بالاعتماد على المنهج الوصفيِّ،فمن المتعذِّر النُّطق بعنصرين صوتيِّين دفعةً واحدةً ،و لا بدَّ أن يأتي أحدهما سابقاً على الآخر في النُّطق ، و هم بذلك يؤكِّدون أنَّ الجملة ذات طبيعةٍ خطِّيَّة ، و المتكلِّم يتحرَّك إلى الأمام في عمليَّة النطق[33]، و بذلك يترسَّخ منهج عبد القاهر و النُّحاة الذين كانوا يقسمون موضوعات النَّحو إلى قسمين ، من حيث ثباتها و تغيُّرها ، فبعضها يلتزم بالثبات من جهةٍ من الجهات ، و بعضها الآخر متحرِّرٌ لا يلتزم ذلك ، و اللُّغة – على رأي الباحثين المحدثين – لا تلتزم بحتميَّةٍ في ترتيب معظم عناصرها[34]،و هذا يعني أنَّ النَّظر إلى الرُّتبة النَّحويَّة إنَّما هو على أساس أنَّها ثابتةٌ و متغيِّرة ، أو محفوظة و غير محفوظة ، على ما رأينا عند النُّحاة .

ويحاول د. مهدي المخزومي مخالفة القدماء في بعض الرُّتب؛ فهو يسمح بتقديم الفاعل ونائب الفاعل على الفعل[35]، وهذا ما يفعله في باب الشرط، حيث يبيِّن أنَّه من الجائز تقديم جواب الشرط على الشرط[36]، وهذا يعني أنّه يرى في هذه الرُّتب أنّها غير محفوظة، وهذه أمثلة من آرائه، لا شيء وراءها إلا المخالفة للقدماء.

ويتناول د. سمير معلوف الرُّتبة المحفوظة والرُّتبة غير المحفوظة عند النّحاة؛ فيبيِّن أنّ هذين المفهومين يجعلان التركيب العربي في حالتين تتقاسمانه، الأولى حالة الثبات، والثانية حالة الحرّيّة في التحرّك وفق القواعد المقررة[37]. ويرى أنّ النّحاة وفق هذين المفهومين قد حافظوا على أصولهم، حيث كانوا يقولون بثنائيّة الأصل والفرع[38]. ويلحظ في هذا السّياق أنّ معيار التقديم والتأخير في مفهوم الرّتبة غير المحفوظة ينظر فيه إلى أمن اللَّبس[39].

و يؤكد د. تمام حسَّان على ذلك الفهم للرُّتب النَّحويَّة ، غير أنَّه بعد أن يعرض لهذا المفهوم يتوصَّل إلى أنَّه قرينةٌ لفظيَّةٌ ، و علاقةٌ بين جزأين من أجزاء السِّياق ، يدلُّ موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه[40].

ويبيّن أنّ دراسة البلاغيين للتقديم والتأخير إنّما هي دراسة لأسلوب التركيب، لا للتركيب نفسه؛ فهي تجري في مجالين:

الأوّل: مجال حرّيّة الرّتبة حرّيّة مطلقة.

الثاني: مجال الرّتبة غير المحفوظة.

وهذا يعني أنّ هذه الدراسة لا تتناول الرّتبة المحفوظة، التي لو اختلّت لاختلّ التركيب، فهي "قرينةٌ لفظيّة تحدِّد معنى الأبواب المرتّبة بحسبها"[41]، ولا يغفل الأستاذ الباحث عمّا قد يطرأ على بعض الأبواب ذات الرّتب غير المحفوظة، فتصير محفوظة الرُّتب، حيث تتعرّض إلى مشكلة عدم التحديد، فتحفظ الرّتب كوسيلةٍ من وسائل أمن اللَّبس، وفي هذه الناحية يرى أنّ الرّتبة تعدّ القرينة الرئيسة الدّالّة على الباب النّحويّ[42].

ويربط بين الرّتبة النّحويّة وظاهرة التقديم والتأخير، حيث يبيّن أنّ الرّتبة تشير إلى الموقع، وهذا ما يطلق عليه مصطلح (الظواهر الموقعيّة)، وفي هذا السّياق يستنتج أنّ الرّتبة تتجاذب مع البناء أكثر ممّا تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب مع الأدوات والظروف من بين المبنيّات أكثر من غيرها، ويعلِّل ذلك بأنّ المبنيّات فقد قرينة العلامة الإعرابيّة؛ لذلك "جنح بها إلى قرينة الرّتبة، وجعلت الرّتبة عوضاً لها من العلامة الإعرابيّة"[43].

ويتوصّل في ذلك إلى عدّة نتائج:

"1- أنَّ الرّتبة قرينةٌ لفظيّة، وعلاقةٌ بين جزأين مرتّبين من أجزاء السّياق، يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه.

2- أنّ الرّتبة أكثر وروداً مع المبنيّات منها مع المعربات، وأنّ ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيّات أكثر اطّراداً منه مع غيرها.

3- أنّ الرّتبة بكونها قرينة لفظيّة تخضع لمطالب أمن اللَّبس، وقد يؤدّي ذلك إلى أن تنعكس الرّتبة بين الجزأين المرتّبين"[44].

ويختم حديثه بقوله: "والذي يبدو لي أنّ الرّتبة فرعٌ على التّضامّ بمعناه العامّ؛ إذ لا رتبة لغير متضامّين"[45]. والتضامّ على ما نفهم من كلام د. تمّام- هو طريقة تكوين الجملة، وهو يشرح هذه المسألة؛ فيرى أنّ التضامّ يكون على وجهين، والذي يعنينا منهما الوجه الأوّل، حيث يقول: "الوجه الأوّل أنّ التضامّ هو الطرق الممكنة في رصف جملةٍ ما، فتختلف طريقةٌ منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً، وفضلاً ووصلاً، وهلمّ جرّاً، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضامّ اصطلاح "التوارد"، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبيّة البلاغيّة الجماليّة منه إلى دراسة العلاقات النّحويّة والقرائن اللّفظيّة"[46].

إذا نظرنا في هذا النّص، ووضعنا في أذهاننا حديثه الآنف الذكر من أنّ الرّتبة فرعٌ على التضامّ فإنّنا ندرك في دراسته التركيب اللّغوي أبعاداً جماليّة، حيث يظهر دور الرّتبة في العلاقة القائمة في التركيب، والأثر الكبير الذي تعطيه للظواهر الموقعيّة على حدّ تعبيره.

وهذا يعني أنَّ الباحثين المحدثين في فهمهم للرُّتب لم يخرجوا على ما رأيناه عند القدماء ، إلاَّ أنَّهم حاولوا أن يقرؤوها بأسلوبٍ حديثٍ .

لا يستطيع الدَّارس بعد أن يرى تصوُّر الباحثين العرب للرُّتب إلاَّ أن يلحظ أمراً مؤثِّراً في ذلك ، هو مفهوم الصَّدارة ، و ترى هذا المفهوم كثير الدَّوران في المباحث النَّحويَّة ، و الصَّدارة صفةٌ جعلت لبعض الألفاظ ، و يقصد بها أنَّ هذا النَّوع من الكلم يلتزم فيه دائماً أن يكون في أوَّل جملته ، أو الكلام الّذي يتعلَّق به ، حرفاً كان ذلك أو اسماً ، فلا يعمل فيما قبله، و لا يعمل فيه ما قبله[47]، و لا فيما يدخل في نطاقه ، و لا يتقدَّم شيءٌ ممَّا بعده عليه ، و ينقل السيوطي تعريف الرّضي لصدر الكلام ، و هو " كلُّ ما يغيِّر معنى الكلام ، و يؤثِّر في مضمونه ، و إن كان حرفاً فمرتبته الصَّدر ، كحروف النفي ، و التنبيه ، و الاستفهام والتَّحضيض ، و إنَّ و أخواتها ، و غير ذلك[48]"، و يذكر النُّحاة الأشياء التي لها صدر الكلام[49]،و أشهرها ما ذكره الرّضي في كلامه الآنف الذّكر ، و الشرط ، و كم الخبريَّة ، و أكثر حروف المعاني[50].

الحواشي:

(1) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت – ، الطبعة الأولى 1411هـ – 1991م ، 47/1 .

(2) ينظر : المقتضب ، المبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت ، 102/4 .

(3) ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م ، 93/1 .

(4) الخصائص ، ابن جنّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة و النشر – بيروت ، الطبعة الثّانية ، 293/1 – 294.

(5) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دون ذكر دار النشر أو الطبعة أو التاريخ ، 1/ 330 .

(6) ينظر : الأصول ، 2/ 226 .

(7) ينظر : الخصائص ، 2/ 385 .

(8) ينظر المصدر السابق ، 2/ 388 .

(9) ينظر : الأصول ، 2/ 225 .

(10) ينظر المصدر السابق ، 2/ 238 .

(11) ينظر المصدر السابق ، 2/ 245– 246 .

(12) الخصائص ، 293/1 –. 294.

(13) المصدر السابق ، 300/1

(14) ينظر : المقتضب ، 128/4

(15) ينظر :الخصائص، 385/2

(16) ينظر الأصول ، 1/ 59 .

(17) ينظر المصدر السابق ، 1/ 86 .

(18) ينظر : الكتاب ، 1/ 59 ، 2/ 143 .

(19) ينظر : الكتاب ، 1/ 108 .

(20) ينظر : الخصائص ، 1/ 298 .

(21) ينظر المصدر السابق ، 2/ 383 .

(22) ينظر : المصدر السابق ، 2/ 383 .

(23) ينظر : الأصول ، 2/ 247 .

(24) ينظر : الكتاب ، 2/ 124 .

(25) ينظر : المقتصد ، 2/ 695 .

(26) ينظر : الخصائص ، 2/ 224 ، 382 .

(27) ينظر : المصدر السابق ، 2/ 388 .

(28) ينظر : الأصول ، 2/ 225 – 226 .

(29) ينظر : الكتاب ، 1/ 133– 134.

(30) ينظر : الخصائص ، 2/ 387

(31) ينظر : المقتضب ، 3/ 196–197.

(32) ينظر المصدر السابق ، 4/ 190.

(33) ينظر : بناء الأسلوب في شعر الحداثة ، د. محمد عبد المطّلب ، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الأولى 1993م– ، ص53.

(34) ينظر : المرجع السابق ، ص55–56.

(35) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية – بيروت، ص 39 – 47.

(36) ينظر المرجع السابق، ص 289 – 290.

(37) ينظر : حيويّة اللّغة بين الحقيقة والمجاز، د. سمير المعلوف، منشورات اتحاد الكتّاب العرب 1996 م، ص 306 – 307.

(38) ينظر المرجع السابق، ص 307.

(39) ينظر المرجع السابق، ص 308.

(40) ينظر المرجع السابق، ص 207.

(41) ينظر المرجع السابق، ص 208.

(42) ينظر المرجع السابق، ص 208.

(43) ينظر المرجع السابق، ص 209.

(44) ينظر المرجع السابق، ص 210.

(45) ينظر المرجع السابق، ص 216 – 217.

(46) ينظر : اللُّغة العربيَّة معناها و مبناها ، د. تمام حسّان ، دار الثقافة– الدار البيضاء ، ص103.

(47) ينظر : الخصائص ، 1/ 199.

(48) الأشباه و النظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق عبد الإله النبهان ، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، 1985م ، 481/1

(49) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص366.

(50) ينظر : الخصائص ، 1/ 224.

المراجع:

.....

(1) الأشباه و النظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق عبد الإله النبهان ، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق، 1985م.

(2) الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م.

(3) بناء الأسلوب في شعر الحداثة ، د. محمد عبد المطّلب، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الأولى 1993م.

(4) حيويّة اللّغة بين الحقيقة والمجاز، د. سمير معلوف، منشورات اتحاد الكتّاب العرب 1996 م.

(5) الخصائص ، ابن جنِّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة و النشر – بيروت ، الطبعة الثّانية.

(6) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزوي، منشورات المكتبة العصريّة – بيروت.

(7) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت – ، الطبعة الأولى 1411هـ – 1991م.

(8) اللُّغة العربيَّة معناها و مبناها ، د. تمام حسّان ، دار الثقافة– الدار البيضاء.

(9) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دون ذكر دار النشر أو الطبعة أو التاريخ.

(10) المقتضب ، المبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت.